



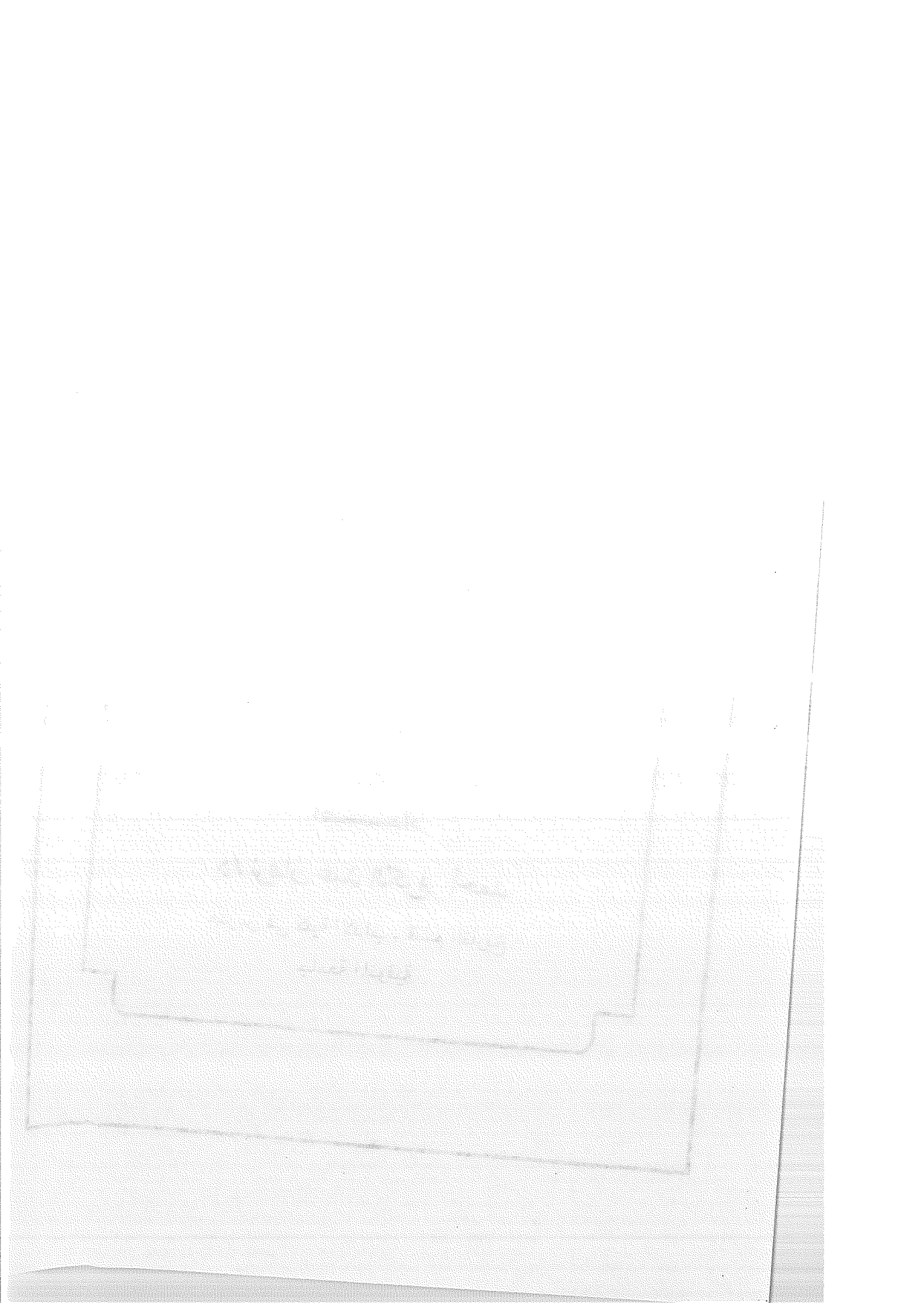
## إحتكار الخشب فى مصر الفاطمية

اعداد

د/ نرمان عبد الكريم أحمد

مدرس فى كلية الآداب - قسم التاريخ

جامعة المنوفية



### إحتكار الخشب في مصر الفاطمية

لعب الخشب دوراً هاماً في تاريخ العلاقات الدولية في العصر الوسيط ، حيث استخدم كسلاح فعال في تقرير توازن القوى العالمية آنذاك بين الدول المنتجة له والدول الفقيرة في إنتاجه ، ولذلك كان بمثابة الورقة الرابحة التي لعبت بها بيزنطة في التلويح بمنع تصديره إلى البلاد الإسلامية ومنها مصر ، لذلك قامت الدولة الفاطمية بإحتكاره سواء المحلى أو الذى تقوم باستيراده من المدن الإيطالية ؛ وتبدوا أهمية الخشب لمصر لعدة أسباب منها موقعها الذى يحتم عليها أن تتوأ مركزاً سياسياً وتجارياً مميزاً ، وطبيعة الفترة التى ظهر فيها الفاطميون ، وارتباط هذا الإحتكار بمقدرات السياسة الدولية من حيث اتساع ممتلكات الفاطميين في العصر الفاطمى الأول ثم فقدان بعضها تدريجياً ، وقيام أربع ممالك صليبية في بلاد الشام . وفوق كل ذلك دور بيزنطة في محاولتها الحظر على المدن الإيطالية في توريد الخشب لمصر ثم فقر العالم الإسلامى في إنتاج الخشب ورداءة بعض المحلى المنتج منه .

فكان من الطبيعى أن تهتم الدولة الفاطمية بهذه السلعة الحيوية منذ مجيئها إلى مصر لتحقيق أهدافها العسكرية سواء لإقامة إمبراطورية على حساب العباسيين أو ليقف الأسطول الفاطمى نداً للأسطول البيزنطى في البحر المتوسط ، فضلاً عن احتياجها لأسطول تجارى بحرى لتستطيع أن تقوم بتجارة العبور بين الشرق والغرب وكذلك أسطول هجرى ، حيث لعب نهر النيل دوراً هاماً في هذه التجارة مستفيدة في إنشاء هذه الأساطيل بخبرة المصريين ، الذين برعوا في هذه الصناعة .

وموقع مصر الجغرافى قد أهلها للارتباط بالدول المحيطة بها من الشرق والغرب وحتم عليها عدم عزلتها عن البحر المتوسط . وجعلها أكثر إتجافاً إلى البحر منها إلى البر ، حيث الصحارى الداخلىة (١) . فمصر الوحيدة ، التى يقرب عندها ، بل منها أطول وأهم ممرين داخليين هما المتوسط والأحمر (٢) كما أنها كلها في الحقيقة برزخ من برازخ بمعنى إنما تتألف من مجموعة البرازخ الصغرى ، داخل إطار برزخى رئيسى أعظم ، فىلإ جانب برزخ خليج السويس ، هناك دلتا النيل عن طريق القاهرة وفرع رشيد إلى القاهرة والإسكندرية ، ثم هناك برزخ البحر الأحمر (٣) فضلاً عن كونها البلد الوحيد ، الذى يلتقى فيه النيل بالمتوسط . ومصر بموقعها البؤرى المركزى على ناصبه العالم ، أصبحت متوسطة الدنيا(٤)، وهى بذلك أكبر دولة برزخ ودولة طريق وممر وعبور إلى العالم (٥) .

كما تزامن مجيء الفاطميين إلى مصر في منتصف القرن الرابع الهجرى - العاشر الميلادى مع بداية إستعادة العالم الإسلامى الهيمنة على البحار ، وكان الوجود الفاطمى يمثل تنمة لهذه المنظومة ، حيث أن سفن المسلمين وقوافلهم كانت تجوب كل البحار والبلدان (٦). كما سادت الأساطيل الإسلامية مياه البحار الشرقية (٧) و بسبب ظهور كيانات سياسية في المشرق مثل السامانيين والغزنويين ذات طابع برجوازى ، أدت إلى حدوث تغيير في موازين القوى لصالح دار الإسلام ، فسقطت الأسرة الحاكمة في الصين وحلست

محلها أسرة جديدة أحتكرت النشاط التجاري ، وعمدت إلى التعاون مع القوى الإسلامية المجاورة لتسويق منتجاتها داخل العالم الإسلامي (٨) .

وفي الجبهة الأسيوية الشمالية توقفت إغارات الروس والبلغار وأمنت الطرق المؤدية إلى حوض نهر الفلجا ، وبسبب الخلاف الذى دب بين بيزنطة والفرنجية وإنشقاق المدن الإيطالية عليها للتخلص من سياستها التجارية الاحتكارية ، كان فتح مغاليق التجارة بين بيزنطة والعالم الإسلامي؛ فضلاً عما قام به الغزنويون من تطهير البحار الشرقية من متلصصة البحر (٩) ، كما تحول البحر المتوسط إلى بحيرة إسلامية بسبب تقادم الصراع بين قوى العالم المسيحى ، فى الوقت الذى قامت فيه الدولة الفاطمية فى المغرب والخلافة الأموية فى الأندلس ، و بانتقال الفاطميين إلى مصر وإستيلائهم على بلاد الشام ، قد سيطروا على الساحل الشرقى للبحر المتوسط ، وظل الزيريون يدافعون عن النفوذ الفاطمى فى موسطة البحر المتوسط، وأدى ذلك إلى إسترداد المسلمين دور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب (١٠) .

وإتسعت ممتلكات الفاطميين بعد ضم الشام ، لتشمل إمبراطوريتهم مناطق عديدة ، إذ إستطاع الفاطميون أن يحققوا الحلم ، الذى جاءوا إلى مصر من أجله ، وهو وراثة الخلافة العباسية وحكمهم العالم الإسلامى واتخاذ مصر مركزاً لإمبراطورية كبرى ، لاسيما فى عهد الخليفة المستنصر ، الذى حكم فترة طويلة ٤٢٧ - ٤٨٧هـ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤م ، وعلى ذلك يعتبر عهده الحد الفاصل بين عصرين متمايزين ، فخلاله أصبحت سيطرة الفاطميين تامة على بلاد الشام ، وقامت فى اليمن أسرة موالية للفاطميين هى أسرة الصليحيين ، فضلاً عن المغرب وضم الحجاز، كما نجحوا فى دخول حاضرة العباسيين ، وكذلك إستطاع الخليفة المستنصر أن يحمى جهود الخلفاء السابقين .

لكن قدر لهذا الخليفة أن يشهد عصره أيضاً فقدان الكثير من ممتلكات الفاطميين ، منها بلاد المغرب ، التى كان قد آل حكمها إلى الزيريين بعد انتقال الفاطميين إلى مصر واستمرت تبعية المغرب للفاطميين حتى ولاية المعز بن باديس ، الذى خرج على الفاطميين عام ٤٣٨هـ / ١٠٤٦م وبايع الخلفاء العباسيين (١١) .

أما صقلية التى ورثها الفاطميون بعد قضائهم على الأغالبة ، ظلت تابعة لهم بعد إنتقالهم إلى مصر ، وكانت أمواتهم تحمل كل عام إلى مصر (١٢) ، لكن بسبب المنازعات ، التى حدثت داخل الجزيرة أستجد أهلها بالنورمان ، اللذين أنتهزوا الفرصة واستولوا عليها عام ٤٨٤هـ / ١٠٩١م (١٣) .

وقد أدى فقدان الفاطميين للمغرب إلى زوال السيطرة الإسلامية عن البحر المتوسط (١٤) . أما صقلية التى تعد معبراً للسفن الآتية من جنوب أوروبا فكان لفقدانها بعيد الأثر على الفاطميين وبذلك قيات البلاد لفترة قادمة اتسمت بالضعف ، فقد معها الفاطميون بلاد الشام أيضاً بسبب مجيء الصليبيين لها ، أفقد الفاطميين السيطرة على شرقى البحر المتوسط .

ونستطيع من خلال العرض السابق أن نقف على حاجة الفاطميين الملحة للخشب طوال العصر الفاطمى ، ولما كان العالم الإسلامى يفتقر إلى إنتاج الخشب (١٥) ، فضلاً عن رداة غالبية الخشب الخلى ،

الذى لم يمتاز بالصلابة المطلوبة ، لأنتاج السفن . لذا قامت الدولة الفاطمية باستيراد الأخشاب عالية الجودة ، من بلدان أوروبا الجنوبية التى كانت أحد المصادر الهامة التى أمدت مصر بالأخشاب (١٦) ، ليس فقط مع الفاطميين أو حتى خلال العصر الإسلامى . لكن أيضاً كانت هناك علاقات اقتصادية تربط مصر بإيطاليا قبل الفتح الإسلامى . فكانت السفن تقلع من مصر محملة بالحجوب وفاخر الصناعات لتبادل على ذلك بالأخشاب (١٧) .

وارتباطاً بالتأثير على قوة الفاطميين فى بلاد الشام ورغبة بيزنطة فى السيطرة على البحر المتوسط ، وكذلك احتكار البيزنطيين لتجارة المدن الإيطالية ، وضعت الأباطورية البيزنطية العراقيل فى سبيل توريد الخشب إلى مصر . وهذا الدور الذى لعبته بيزنطة ، لم يبدأ مع الفاطميين ، بل هى سياسة تبنتها بيزنطة منذ قيام الدولة الإسلامية ، حتى أنها كانت تستخدم حظر الخشب عن المسلمين كورقة رابحة تستطيع من خلالها أن تؤثر على قوتهم الحربية .

واعتمدت بيزنطة خلال هذا الصراع على ما لديها من أخشاب وفيرة . وكل ما هو ضرورى لإنشاء الأساطيل حيث كانت تستطيع الحصول عليه بسهولة ، ففى الغرب صقلية وقلوريا وإسستريا ودماشياً وكذا ساحل بيجوريا الشمالى : وفى الشرق آسيا الصغرى والقوقاز والقرم ، التى كانت تضم مصادر طيبة لإنتاج الأخشاب (١٨) .

وفى المقابل كان من الصعب على المسلمين الحصول على الأخشاب ، بسبب فقر العالم الإسلامى لإنتاجه ، على الرغم من وجود غطاء غامى فى غالبية ، فكان أما ردينا أو لم يستغل بشكل كاف أو بسبب الظروف السياسية . فلم يكن بوادى النيل الخشب اللازم للسفن والصواري ، يضاف إلى هذا ، أن محصول بلاد الشام من خشب الصواري ، الذى يوجد على الساحل الشرقى للبحر المتوسط وفى المناطق الشمالية كان ضئيلاً . صحيح أن شمال إفريقيا كان بها الخشب وكل ما يلزم لبناء السفن . حيث المناطق الواقعة إلى الغرب من تونس فقط الأمر الذى جعل استخدام العرب لتلك المواد صعباً عليهم (١٩) ، خاصة أن فتح بلاد المغرب قد استغرق فترة طويلة ، وحتى بعد الفتح ، لم يكن الوجود الإسلامى مستقراً فى غالب الأحيان ، فكان احتكار الأمويين للمواد الأولية لصناعة السفن خصوصاً فى مصر مشكلة لم يجد لها العرب حلاً أبداً (٢٠) .

ومن هنا اتضحت حقيقة الصراع بين العرب والبيزنطيين وخاصة بعد ضياع ممتلكاتهم فى بلاد الشام ومصر وإنشاء أول أسطول إسلامى فى خلافة عثمان بن عفان على يد والى الشام معاوية بن أبى سفيان وقيام هذا الأسطول بحملات بحرية ناجحة إلى جزر البحر المتوسط . ثم الانتصار البحرى للمسلمين فى معركة ذات الصواري (٢١) . ويرى البعض (٢٢) . « إنه إذا صح الزعم أن ساحل الأناضول ، هو المكان الذى دارت فيه المعركة ، فلعل البيزنطيين ، قرروا القيام بتلك المعركة ليحولوا بين الخشب اللازم لصناعة السفن هناك وبين وقوعه فى قبضة المسلمين ، حيث يزدحم هذا الساحل بغابات السرو الكثيفة . وهو الشجر المستخدم فى صواري السفن فهذا ينهض دليلاً على أهمية الخشب فى الصراع البحرى بين العرب وبيزنطة» .

ولذلك مارست بيزنطة ضغوطاً إقتصادية على العالم الإسلامي ، بسبب حاجتها إلى الخشب كما لم تتعنت في علاقتها التجارية مع بلاد الشام ومصر إلا فيما يتعلق بالخشب اللازم لبناء السفن (٢٣) . كذلك طالما لوحث بيزنطة بحظر الخشب عن العالم الإسلامي كرد فعل لسياسة الدولة الأموية ، فبعد قيام عبد الملك بن مروان بتعريب العملة (٢٤) ، أجاب الإمبراطور جستنيان الثاني على ذلك بأعلان الحرب . و يمتثل أنه فعل أكثر من ذلك . عندما قطع التجارة عن الأمويين من قبل قبرص ، التي كانت تربطها بمصر علاقات تجارية هامة ، لاسيما في تجارة الخشب و نفس الشيء يقال عن رافنا ، التي كانت تصدر الخشب إلى مصر منذ زمن بعيد (٢٥) و حالت الإمبراطورية البيزنطية بعد ذلك ، وبداية من عام ٩٦هـ / ٧١٦ د من وصول التجار السوريين والمصريين إلى أسواق الغرب (٢٦) كما أدت السيادة البيزنطية بعهد ذلك حتى اواخر القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي إلى تغيير الوسطاء بين بلاد الشرق والغرب في البحر المتوسط ، فقضت على دور السوريين والمصريين في نقل التجارة العالمية وساعدت على انتقال الوساطة إلى التجار الإيطاليين (٢٧) .

و استطاعت الإمبراطورية البيزنطية أيضاً من خلال سيطرتها على بعض الموانئ الإيطالية أن تضع الرقابة عليها ، وتأتي البندقية في مقدمة هذه الموانئ ، التي ارتبطت مصالحها التجارية فيما وراء الإمبراطورية البيزنطية . وعلى الرغم من أن البندقية كانت تحافظ بصفة عامة على رابطة الولاء مع بيزنطة ، فإنها كانت تقوم بتصدير بعض السلع إلى الشواطئ الإسلامية وفي مقدمتها الخشب ، متحدية بذلك القيود البيزنطية المفروضة عليها . وعلى ذلك قام الإمبراطور ليو الخامس في مطلع القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي بتخدير رعاياه ، خاصة البنادقة من الاتجار مع بلاد الشام ومصر ، لكن البنادقة لم يدعوا لهذا التحريم . وربما ذلك يرجع إلى أن المدن الإيطالية ، كانت تخضع بشكل عام للرقابة البيزنطية . بينما كانت البندقية تتمتع بحكم ذاتي تحت السيادة البيزنطية (٢٨) ، فضلاً عن ذلك أنهم أعتادوا على إقامة علاقات تجارية مع المسلمين ، وفي سبيل مصالحهم الاقتصادية ، ضربوا عرض الحائط بهذه المخاذير ، بدليل وجود تجار بنادقة في مدينة الإسكندرية آنذاك و أنهم استطاعوا نقل رفات القديس مرقس من مدينة الاسكندرية المضطربة الأحوال . وذلك أما لأن الحظر رفع عنهم أو لأنه لم ينفذ بدقة (٢٩) .

ولعل لنجاح الأغالبه خلال هذه الفترة في السيطرة الكاملة على البحر المتوسط باستيلائهم على عدة جزر مثل كريت وصقلية و قوصرة ومالطة (٣٠) . كان له أثاراً هامة بالنسبة للمسلمين ، إذ أن سيطرتهم على هذه الجزر الهامة ، أدت إلى تحقيق أغراض دفاعية وصارت الشواطئ الإسلامية معها في مأمن عن الغزو . وأتاح الفرصة لهم في توفير جمع ما يحتاجون إليه إلى حد ما فمسما يتعلق بالمواد الأولية الهامة اللازمة لبناء السفن ، ففي صقلية كميات وفيرة من أخشاب السفن ، فضلاً عن الحديد (٣١) ، كما استطاع الأغالبه أن يستغلوا الأخشاب الموجودة في غربي تونس (٣٢) . وكذلك كانت الإسكندرونة في ذلك الوقت تعتبر ميناء هاماً لتصدير الأخشاب إلى مصر ، ومدينة بياس ، حيث مجمع الصنوبر ، الذي ينقل إلى مصر أيضاً (٣٣) ، بالإضافة إلى ما وجد في كريت وعلى ذلك ، لم يشعر بناه السفن بالبحر المتوسط بالحاجة إلى المواد الأولية لصناعة السفن .

ويبدو أن نشاط الفاطميين في البحر المتوسط قبل انتقاهم إلى مصر كان واضحا ، فأغار الأسطول الفاطمي على سردينية وكورسيكا وقلورية وأحرق الكثير من السفن ، كما قاموا بشن الغارات على الأراضي البيزنطية (٣٥) ، ولم يرجع هذا النشاط فقط لرغبتهم في السيطرة على البحر المتوسط ، لكنهم أيضا أرادوا أن يخضعوا تلك المناطق الغنية في إنتاج الخشب لسلطانهم .

ويعمى الفاطميين إلى مصر عام ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م ، استأنفت الدولة البيزنطية سياستها في الحظر لتوريد الأخشاب للمسلمين ، فأصدر الأمبراطور حنا تزمسكس عام ٣٦١ هـ / ٩٧١ م مرسوما حرم فيه على البنادقة نقل أخشاب السفن والحديد والسلاح إلى البلاد الإسلامية (٣٦) ردا على ما قام به الفاطميون أثناء وجودهم في إفريقية خاصة أن انتقاهم إلى مصر سوف يتطلب إعداد أسطولا لتحقيق مشروعهم في وراثة حكم العباسيين ، ولا شك أن هذا الحظر . لم يصدر للبنادقة وحدهم ، إنما طبق على أقاليم الإمبراطورية . التي خضعت خضوعا فعليا لسلطات الأباطرة المباشرة ، ولكن تكليف البندقية بتنفيذ أوامر هذا الحظر ، قد جاء بسبب أن البنادقة كانوا يشكلون حجر الزاوية في هذه التجارة ، كما كان أستيلاء الدولة البيزنطية على قبرص وطرسوس والساحل الشمالي لسوريا قد ساعدها على منع تصدير أخشابها إلى مصر (٣٧) .

كما شمل الحظر لدوق البندقية ، التهديد بحرق السفن المستخدمة في هذه التجارة أينما وجدت ، هكذا قام دوق البندقية بتنفيذ هذا الأمر ، واستثنى من ذلك ألواح خشب الدرادر أو الحور ، التي طولها خمسة أقدام وعرضها نصف القدم ، وكذلك الأدوات المنزلية الخشبية (٣٨) ،

على أن يعاقب كل مخالف بغرامة جسيمة أو يعدم إذا كان معسرا ، وطبق هذا الأجراء على ثلاث سفن كانت على أهبة الإبحار ، اثنتان منهما كانت متجهتين إلى المهديّة والثالثة إلى طرابلس (٣٩) ، ولا يستنتج من ذلك أن المغرب كان السوق الرئيسي للخشب والأسلحة ، لأن الإمبراطور البيزنطي لم يكن ليهتم كثيرا بالقضاء على هذه التجارة ، لو لم تكن البندقية تزود بها المسلمين في مصر و سوريا (٤٠) . باعتبار أن القوة السياسية الموجودة في كليهما تستطيع أن تتحكم في شرقي البحر المتوسط ، وتؤثر على البيزنطيين ، وهذا ليس معناه أن البندقية فقط هي التي كانت تصدر الخشب إلى مصر ، لكن هناك تجارا من أمالفي وجنوة كانوا مشتركين في هذه التجارة (٤١) .

وحتى بعد ترك الفاطميين المغرب إلى مصر ، ظل الزيريون يحكمون المغرب بأسم الفاطميين ، كما أن الأسطول البحري ، الذي دخل به جوهر ميناء الإسكندرية ، لم يكن إلا الأسطول الذي أعد في إفريقية قبلا ، فمعنى ذلك أن مجيء هذه السفن إلى المهديّة أو طرابلس تفيد بأنها سوف تزود الأسطول الفاطمي في مصر ، كما أن ذلك محاولة من البيزنطيين لشل قوة الفاطميين البحرية ، حتى لا تمتد أيديهم إلى بلاد الشام بعد انتقاهم إلى مصر ، خاصة أن الأباطرة العسكريين من الأسرة الباسيلية قد استطاعوا أن يصلوا ويجولوا في إرجاء بلاد الشام مستفيدين من حالة الضعف التي وصل إليها الحمدانيون (٤٢) . و أن انتقال الفاطميين إلى مصر من شأنه أن يربط القوة البحرية الإسلامية في شرق البحر المتوسط باخور البحري في وسطه (٤٣) ، وعلى ذلك حملت سلطات البندقية على إلغاء كل صلة تجارية مع المسلمين إلغاء مطلقا (٤٤) .

لكن إلى أى حد قد جرى تنفيذ هذا الحظر من قبل المدن الإيطالية أو البندقية على وجه الخصوص، معلوماً أن تجار البندقية لم يدعوا لمرسوم الحظر السابق مع الإمبراطور ليو الخامس مما أدى إلى التصديق عليهم في التعامل مع المسلمين في مصر وسوريا. وربما أدى ذلك إلى تفجر ثورة عام ٢٠٦ - ٢٠٨ هـ / ٨٢١ - ٨٢٣ م لأن فرض مثل هذه القيود على التجارة مع المسلمين، كان بمثابة القضاء على الأسواق التجارية الهامة في الموانئ الإسلامية، التي تمثل رخاءاً للموانئ الإيطالية، مقابل ما يعود عليهم من كسب تجارى نتيجة لارتباطهم بالإمبراطورية البيزنطية (٤٥). ومع تكرار الحظر مع الإمبراطور حنا تريمسكس. فر بما خرجت أساطيل الموانئ الإيطالية إلى القسطنطينية (٤٦) كرد فعل مماثل، وأن كانت الدبلوماسية على الجانبين قد لعبت دوراً، فالبنادقة، الذين لم ينفذوا هذا الحظر وحاولوا إرضاء بيزنطة، أرسلوا إلى القسطنطينية سفراءً للحصول على امتيازات تؤكد علاقتهم بالإمبراطورية، في الوقت نفسه تم إرسال السفراء أيضاً إلى بلاطات القاهرة وحلب ودمشق، للحصول على امتيازات تضمن لهم من جديد حسن استقبال المسلمين لهم (٤٧).

أما عن موقف الفاطميين من هذا الحظر، فيتضح كما يذكر المؤرخون (٤٨)، في قيام المعز بأعداد أسطول حربي قوامه ستمائة قطعة، استطاع دخول دمشق وحصار انطاكية عام ٣٦٣ هـ / ٩٧٣ م (٤٩)، وكان هذا الأسطول ضخماً، بحيث وصفت إحدى سفنه بأنها تبلغ ٢٧٥ قدماً طولاً و ١١٠ قدماً عرضاً (٥٠)، وإذا كان هذا يدل على توفر الخشب رغم المخازير البيزنطية، إلا أنه لا يمكن أن يعهد في وقت قصير، لأن المعز جاء إلى مصر، بعد فتحها بأربع سنوات في عام ٣٦٢ هـ / ٩٧٢ م وإذا كان قد تم إعداده، فلعل الفاطميين اعتمدوا على أخشاب تونس، التي ظلت تابعة لهم. لكن الأقرب إلى الصحة أن الأسطول الذي دخل بلاد الشام في خلافة المعز، ٣٦٢ - ٣٦٥ هـ / ٩٧٢ - ٩٧٥ م شكل الأسطول المغربي، الذي أتى به جوهر جزءاً كبيراً منه، لاسيما أن المغرب ظل يرسل المراكب إلى مصر ليزود الأسطول لفتح بلاد الشام (٥١) وعلى ذلك يكون الأسطول السابق الذكر يرجع إلى خلافة العزيز ٣٦٥ - ٣٨٦ هـ / ٩٧٨ - ٩٩٦ م، لأن المؤرخين (٥٢)، أنفسهم يختلفون في نسبتته إلى عصر المعز أو العزيز ولذلك كان المعز حتى أواخر أيامه حريصاً على الخشب ولما كانت العلاقات بين مصر وبيزنطة غير مستقرة خلال هذه الفترة بسبب نشاط الفاطميين في بلاد الشام فتشير المصادر (٥٣) إلى مجيء رسول من قبل الإمبراطور الروم إلى بلاط المعز، ولكنها لم توضح بسبب هذه الزيارة غير أن ماورد بصدد هذا يدل على رغبة الروم في تسيط همة المعز لكن بعد هذه الزيارة نفذ المعز إلى عاملته على الحجاز رسالة ذكر فيها (( من لك من التجار فكاتبه، أكتب إلى من تراه منهم بأن يكتب إلى عدن يحمل ما يقدر عليه من خشب الأبنوس الحسن التلميع التام الطويل الغليظ مما لا غاية وراءه )) ووصل هذا الخشب بعد شهرين (٥٤) وتأكيد المعز على نوعية هذا الخشب ربما أراد أن يستعوض به عن خشب الصواري الصالح لبناء السفن. وردا على ما أحرزه الفاطميون في بلاد الشام من انتصارات أستمصر الصراع بينهم وبين البيزنطيين، بأغارات من قبل بيزنطة في عهد حنا تريمسكس ومن بعده الإمبراطور باسيل الثاني، الذي عاصر الخليفة العزيز، الذي كان عليه أن يتأهب لأعداد أسطول لإرساله إلى بلاد الشام، لكن هذا الأسطول أحرق



عام ٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م . واتهم بإحراقه جماعة من الروم والنصارى المقيمين بجوار دار الصناعة بالمقس (٥٥) ، هؤلاء . الذين كانوا يعملون لصالح بيزنطة ، ولهذا قامت الدولة الفاطمية بالقبض على عدد كبير منهم وأعدمتهم (٥٦) .

وأمام حاجة الدولة الفاطمية الملحة لبناء أسطول جديد، إتخذت بعض الإجراءات ، التي من شأنها أن تساعدها على ذلك في أقصر وقت ، لكن العقبة ، التي واجهت الفاطميون هي قلة الخشب وضياع ما أتلفه المتآمرون على يد العامة ، الذين هاجموا بيوت الروم ، فقامت الدولة بالتضييق على الرعية ، الذين إشتراكوا في إحداث النهب و عندما فشلت في اتباع أسلوب التهديد والقتل ، وبعد إلقاء الناس للخشب في الأزقة والشوارع خوفاً من أن يعرفوا به ، لأنه حبس كثير منهم من أحضروا خشباً . فبدأت في اتباع سياسة هادئة ، حتى يطمئن الناس ، فنادت بضرورة عودة ما لديهم مما نهب كما طلب الخشب من كل مكان ، ولم يدع خشباً عند أحد علم به إلا أخذ منه (٥٧) ، حتى قلعت صوار كبار كانت مسقفة على دار الضرب بمصر بجانب دار الشرطة وفي البيمارستان ، الذي كان في سوق الحمام ، ونشروه ، لأعداد أسطول آخر (٥٨) . كما أصدر الوزير عيسى بن نسطورس امره بقطع الأخشاب من مختلف الجهات (٥٩) ، وبذلك استطاعت الدولة الفاطمية في غضون ثلاثة شهور أن تملك أسطولاً قوياً هزم أسطول الإمبراطور باسيل الثاني في بداية خلافة الحاكم بأمر الله ، عام ٣٨٨ هـ / ٩٩٨ م (٦٠) ، ونتج عن ذلك عقد هدنة بين الطرفين لمدة عشر سنوات عام ٣٩١ هـ / ١٠٠١ م (٦١) .

وتسبب قيام الخليفة الحاكم بفرض الشروط العمرية على غير المسلمين ، في إصدار الإمبراطور باسيل الثاني قرارا بتحريم الأتجار مع الخلافة الفاطمية في مصر ، وتم تنفيذ هذا التحريم من عام ٤٠٥ إلى ٤١٨ هـ / ١٠١٥ - ١٠٢٧ م (٦٢) ، وبعد الإجراءات ، التي إتخذتها ست الملك بعد وفاة أخيها الحاكم وتجديد الهدنة مع البيزنطيين في خلافة الظاهر ٤١١-٤٢٧ هـ / ١٠٢٠ - ١٠٣٥ م عادت العلاقات السلمية بين البلدين حتى نهاية العصر الفاطمي (٦٣) .

ومع عصر المستنصر الطويل تغيرت الأوضاع السياسية في أوله عن آخره ، وتغير معها موقف بيزنطة ، فلم نعد نسمع عن سياسة الحظر والتحريم ، التي مارستها مع المدن الإيطالية في توريد الخشب إلى مصر ، وذلك يرجع إلى عدة أسباب : منها فقدان الفاطميين لممتلكاتهم في المغرب وصقلية . كما أنه قد تزامن ذلك مع إنتهاء الرقابة التجارية البيزنطية على التجار الأجانب داخل الإمبراطورية . مما أدى إلى نحو سلطان البندقية والموانئ الإيطالية ، و جعل علاقتها بمصر حرة (٦٤) .

ولعل أقول نجم الفاطميين في البحر المتوسط بعد فقدان المغرب وصقلية ، الذي أشرنا إليه سلفا ، قد أوجب عليهم البحث عن مجال آخر يؤكدون فيه قوتهم ، ولذلك وجه الفاطميون جهودهم نحو الشرق ، لاسيما تجاه اليمن والهند ، لنشر الدعوة الفاطمية وإيجاد نفوذ سياسي لهم بقصد السيطرة على البحر الأحمر ، خاصة المنفذ الجنوبي المؤدى للهند (٦٥) . وعلى الرغم من سيطرة الفاطميين على الساحل الشرقي للبحر الأحمر من خلال سيطرتهم على الحجاز ؛ فإنه لم يكن هناك أهمية حيوية له (٦٦) لأن موانئ الشاطئ الغربي كانت كافية لأن تشرف على التجارة الشرقية (٦٧) . وبذلك حل البحر الأحمر محل الخليج الفارسي

في طريق التجارة الرئيسية من الهند والبحر المتوسط إذ كان من نتائج نشر الدعوة الفاطمية في اليمن على يد الصليبيين . أن أنتشرت على أيديهم في البحرين وعمان ، و أدى ذلك إلى إنتعاش تجارة الكارم . فجهود الفاطميين وتوسع ممتلكاتهم في جهة الشرق ، ساعد على نمو التجارة الخارجية حيث أشرفت بذلك على البحر الأحمر والمحيط الهندي مما جعلها تسيطر أيضاً على تجارة أفريقية بشكل آمن في الطريق بين عيذاب حتى أسوان (٦٨) وبذلك انتعشت التجارة مع الشرق مع استمرار أهمية البحر المتوسط في تجارة العبور . كما أن مجيء الحملات الصليبية إلى الشرق ونجاح الصليبيين في الاستيلاء على بيت المقدس والرها وطرابلس وبيروت وصيد و عكا في أواخر القرن ٥ هـ / ١١ م (٦٩) حمل الفاطميين تبعاً إستعدادهم ، ولذلك خرجت أساطيل الفاطميين منذ خلافة الـ ٤٩٥-٥٢٤ هـ / ١١٠١ - ١١٣٠ م لاستنقاذ مدن الساحل الشامي فقام الأفضل بن بدر الجمالي بأرسال أسطول محاصرة عسقلان وطرابلس وصور (٧٠) ، أما المأمون البطانحي فقد أرسل إلى يافا عام ٥١٦ هـ / ١١٥٦ م أسطولاً تكون من أربعين شينياً (٧١) ، كما أرسل العادل بن السلار المراكب الحربية إلى يافا وعكا وصيدا وبيروت وطرابلس عام ٥٤٦ هـ / ١١٥٦ م وكان جملة ما صرفه هذا الاسطول ثلاثمائة ألف دينار (٧٢) ، وأرسل أيضاً الوزير الصالح طلائع بن رزيك أسطولاً إلى ميناء صور عام ٥٥٠ هـ / ١١٥٥ م .

ومع تبدل موقف مصر الفاطمية من القوة إلى الضعف ، كان لا بد أن تتأثر تجارة الخشب بالأحوال السياسية السابقة ، لكن ظلت مصر في حاجة ملحة إلى الخشب لبناء السفن التجارية والحربية وبين لنا المقريزي ، (٧٣) هذا الأمر في معرض الحديث عن فئب الناس لدار الوزارة في نظر رضوان بن والحشى عام ٥٣١ - ٥٣٣ هـ / ١١٣٧ - ١١٣٩ م «أحرقت أخشاب تعب الملوك في تحصيلها» وهذه دلالة على مدى الجهودات ، التي بذلت من جانب الخلفاء أو الوزراء ، الذين كانوا مسئولين آنذاك للحصول على الخشب ومن هنا كان حرص الفاطميين على إقامة علاقات دبلوماسية مع الموانئ والجزر المنتجة له فأقاموا علاقات ودية مع الحكام الجدد لصقلية ، كما أنهم بذلوا قصارى جهدهم في جذب التجار الإيطاليين إلى الإسكندرية (٧٤) . من أجل تأمين تجارتهم للحصول على الخشب ، ويبدو أنه لم يكن هناك قاعدة ثابتة للرسوم الجمركية ، حيث أن الحكومة الفاطمية أتبع نظام التفضيل ، واستخدمت هذه الرسوم كسلاحاً في يدها ووسيلة من وسائل الضغط ، لذا أهتم هؤلاء التجار بالحصول على تخفيض الضرائب التي يدفعونها عما يتقلونه من سلع (٧٥) .

فعمدت إتفاقية بين الدولة الفاطمية وجزيرة صقلية ، حيث سعى الملك روجر الثاني عام ١١٣٧ هـ / ٥٣١ م للحصول على تخفيض الرسوم التي يدفعها تجار مدينة سالرنو في الإسكندرية بالفئة المحددة . ومن الواضح أن الخليفة الحافظ ٥٢٤ - ٥٤٤ هـ / ١١٤٩ - ١١٥٤ م رحب بهذا الأمر ، ونصت هذه الإتفاقية على منح تخفيضاً لتجار صقلية (٧٦) ، وما يؤيد أيضاً أن ، الفاطميين كانوا حريصين في أخريات أيامهم على استمرار تلك العلاقات الطيبة مع أهل صقلية ، أنه على الرغم من حدوث بعض الاغارات من قبل أسطول صقلية على السواحل المصرية ، بعد هذه الإتفاقية حتى فئبت بعض المدن

وحوصرت الإسكندرية بضعة أيام . فإن هذا لم يؤثر على طبيعة العلاقات بين البلدين ، فسرعان ما عادت الحركة التجارية بينهما إلى نشاطها السلمى المعتاد (٧٧) . وإستمرت كذلك ، حتى أرسل الخليفة الحافظ فى عام ٥٣٧هـ/ ١١٤٢م رسولاً إلى ملك صقلية لتوطيد العلاقات بين البلدين .

وبنفس الروح السلمية ربطت العلاقات بين مصر الفاطمية وبيزا ، حيث شهدت العلاقات الدبلوماسية بذلك ، فقد أستقبل الخليفة الظافر عام ٥٤٩هـ/ ١١٥٤م فى القصر الفاطمى سفيراً بيزياً بقصد تسوية بعض الخلافات ، التى وقعت فى العام السابق ، وتوقفت حركة التجارة بسببها (٧٨) ، صحيح أن الخليفة ثار لرعاياه بقتل التجار البيزيين المقيمين فى مصر أو المارين بها ، و طالبت الحكومة الفاطمية بمعاقبة المذنبين قبل التصريح بإستئناف الحركة التجارية ، إلا أنها سرعان ما التزمت فى حالة تكرار مثل هذا العدوان ، بألا تتخذ إجراءات فورية ضد التجار وأن تعطى مهلة ستة واحدة للسلطات فى بيزا لتقدم التعميوض الكافى ، ونفس الشئ بالنسبة للسفير البيزى ، الذى كان يتفاوض فى البداية فى أنفه ، لكنه أضطر إلى التنازل وتقديم الترضية المطلوبة للسلطات الفاطمية ، والتعهد بألا يقدم بلده أية مساعدة للصليبيين (٧٩) .

وبذلك أسفرت هذه السفارة عن بعض التعهدات ، التى كشفت عن الوجه الحقيقى لهذه الروح السلمية ، وأتاحت الحماية للتجار والحجاج . وعلى ذلك قررت أن يستعيد التجار البيزيون فى الحال فندقهم فى الإسكندرية بعد سداد الرسوم والضرائب المقررة ، وأن يكون لهم الحق فى بيع سلعهم فى جميع أنحاء الأقليم ، إذ لم يجدوا من يشتريها فى الإسكندرية (٨٠) ، وقد تأكدت روح التفاهم بعد رحيل هذه السفارة ، ويتضح ذلك من خلال أحد الخطابات ، أنه حتى ذلك الوقت كان الروم والمسلمين يدفعون أكثر مما يدفعه البيزيون ، وأهم يعيشون فى مصر فى جو من السلام والألفة فى ممارسة تجارة مربحة (٨١) ، وكذلك حصل تجار مدينة جنوة على تعهد من الفاطميين الأواخر بيسط حمايتهم على مواطنى هذه المدينة الموجودين فى أنحاء مصر (٨٢) .

وفى إطار العلاقات السلمية يظهر حرص الفاطميين على الحصول على الخشب ويتبين لنا أن الفاطميين فى العصر الفاطمى الأول ، أهتموا بالعلاقة مع المدن الإيطالية من منطلق القوة ، لإقامة أسطول حربى يحقق أهدافهم التوسعية ، وفى العصر الفاطمى الثانى ، أهتموا أيضاً بهذه العلاقة ، التى غلب عليها الطابع الدبلوماسى ، وفى الحالتين أحتاج الفاطميون للخشب بشكل ملح .

وعلى الصعيد الداخلى فعلى الرغم من عدم قدرة الخشب المحلى على سد حاجة الدولة ، فإنه على الأقل كان يغطى جزءاً من احتياجها ، ففى داخل مصر ، حيث يوجد الخشب بالوجه القبلى ، خاصة فى الهمساوية والأشمونين والأسيوطية والأحميمية ، وإذا كان غالبية الخشب المحلى لا يصلح لصناعة السفن ، لكن كان منه ما يقيم العود بمائة دينار (٨٣) ، لذلك إحتكرته الدولة ، وحرصت على الإهتمام به ، وأخذت من الإجراءات التى تكفل حمايته ، من خلال الأشراف والرقابة الشديدة والدقيقة سواء فى مناطق إنتاجه أو خلال نقله وبيعه إلى التجار .

وتشملت هذه الإجراءات في وجود الحراس ، الذين يقومون بحماية الأشجار وحراستها وعدم قطع شيئاً منها إلا عندما تدعو الحاجة ، ويدفع نظير ما يقطع في هذه النواحي خراجاً ، لاسيما أخشاب السنط المستخدمة في العمائر ، ولا يسمح إلا بتقطيع الأطراف لإستخدامها في الوقود ومما لا يصلح لعمل المراكب ثم القيام ببيع ما تبقى منها عن حاجة الدولة والقصر لأهالي المناطق المجاورة كل حمل بأربعة دنانير كما يباع للتجار، الذين يأتون من كل مكان لشراء أخشاب تصلح لأغراض أخرى غير الوقود ، فيتم تسجيل ما يباع على أيديهم ، حتى يتم مقارنتها بالرسالة الواردة إلى ساحل السنط بمدينة القسوط ، المخصص لتحصيل الضريبة الخاصة بالخشب فقط ، حيث يدفع التجار رسوماً على ما ابتاعوه أو يحملوه من خشب للموظفين التابعين للدولة (٨٤) ، وبذلك لم تقم الدولة باحتكار ملكية الخشب فقط بل احتكرت بيعه وتسويقه الداخلي .

ويقوم هؤلاء الموظفون بتسليم ما يرد إليهم أيضاً من خشب برسم دار الصناعة وما هو مخصص للمطابخ السلطانية وبذلك كان يتم تصنيف وتوظيف ما نتج من خشب داخل مصر حسب أهميته الاقتصادية . ويذكر المقرئ (٨٥) : « أنه قد وضع الحظر على خشب السنط ، والذي لم يكن مسموحاً بأن يتصرف فيه إلا الديوان » وبذلك قد وصل التشدد أقصاه وأن احتكار أشجار السنط كان كاملاً ، وبذلك ربما للملازمة لصناعة المراكب ويضيف « ومتى وجد منه مع أحد شيء اشتراه من غير الديوان نكل به وأستهلك » لأن الديوان كما اسلفنا كان يبيع جزءاً منه لتشبيد العمائر لأهالي المناطق المجاورة .

وعلى ذلك كان حرص الفاطميين على غرس الأشجار وحمايتها ، خاصة في البهنسا ، حيث قامت الدولة بغرس أشجار الحراج تحت إشراف إدارة خاصة به ، تتصل ببيت المال، ووصل ما غرس منها في البهنسا وحدها ثلاثة عشر ألف فدان (٨٦). كما اشتهرت بلدة انصنا بخشب ثمين أطلق على شجرته أسم « البنج » . منه تنشر ألواح الخشب (٨٧) ؛ بالإضافة إلى ذلك كانت توجد مناطق كثيرة مغروسة بالأشجار ، منها تلك البساتين الواسعة التي ذكرها المؤرخون (٨٨) ، في ضواحي الجزيرة والقسوط و قلوب وغيرها ، مما أنشأه الخلفاء والوزراء منها بساتين الجيوشية وبستان البعل ، حيث عمل لهما الأفضل ابن بدر الجمالي أثناء وزارته ٤٨٧-٥١٥ هـ / ١٠٩٤-١١٢٢ م سوراً مثل سور القاهرة ، وقيل أن عدد الأشجار بداخله كانت كثيرة (٨٩) . ووضعت أيضاً الضوابط لقطع هذه الأشجار . فعلى الرغم من بعدها عن أيدي العامة. ووضعها تحت الإشراف المباشر للدولة. فإنه في أيام الخليفة الحافظ ٥٢٤-٥٤٤ هـ / ١١٣٠ - ١١٤٩ م أمر ألا تقطع شجرة ، إلا إذا كانت في وسط البستان ، الذي كان يحوى أشجاراً من السنط والحميز والأثل، فضلاً عن ذلك، فمن الملاحظ أن أغلب قرى مصر كانت محاطة بأشجار النخيل (٩٠) وهذا الاهتمام بالخشب المحلي بهذه الكيفية السالفة الذكر ، لم يكن قاصراً على العصر الفاطمي ، لأن إفتقار مصر في إنتاجه من حيث الجودة وحاجتها الملحة إليه إرتبطت بكل من حكم مصر ، لكنها إزدادت مع الفاطميين بقدر أحلامهم التوسعية وإستقلالهم وتمشياً مع تحديات ذلك العصر التي إزدادت ، أيضاً بسبب الخوف من قوة مصر آنئذ . فمثلاً كانت الدولة الطولونية ، تشرف على قطع الخشب المحلي ويسجل ما يقطع منه في الديوان ، ومن الملاحظ أيضاً أن مدينة القسوط كانت غاصة بجوانيت

الخشابين، الذين أتسعت أحوالهم، خلال هذه الفترة من كثرة المستخرج من الخشب (٩١) كما حملت بعض العائلات أسم « الخشاب » (٩٢) مما يدل على كثرة المشتغلين بهذه التجارة من المصريين وحرية الحصول عليه ، فضلاً عن حرية الاتجار فيه آنذاك ، إلى الحد الذى سمح بوجود هذه الحوانيت بكثرة ، بينما لا نسمع عن وجود مثلها فى العصر الفاطمى ، كما استطاع المصريون خلال العصر الأخشيدى أن يتاجروا فى الخشب فتذكر أوراق البردى العربية (٩٣) أحد الخطابات التى تشير إلى وصول الخشب الخاص بأحد التجار من الأقصر إلى قوص . (٩٤) لكن مع الفاطميين زادت قبضة الدولة على المستخرج منه، لأنه على ما يبدو أن الدولة الفاطمية تعتبر أول من احتكرت الخشب المحلى فى مصر خلال الحقبة الإسلامية .

وإذا كان غالبية الخشب المحلى لا يصلح لإنتاج السفن ، فقد إستخدمته الدولة فى صناعة المراكب و الزوارق. التى تستخدم فى نقل السلع ، عبر نهر النيل ، فضلاً عن ذلك فكان يستخدم فى صناعة السواقى وآلات رفع الماء وأدوات الزراعة والأنوال والمغازل (٩٥) .

أما عن الخشب الذى يتم استيراده من المدن الإيطالية ، ففى إطار تلك العلاقات السلمية السابقة . حرص الفاطميون على تأكيد هذا الإحتكار وحتى ما عقد من اتفاقيات ، يبين إستثناء لبعض السلع الهامة فى عدم خروجها من الميناء إلى الأقاليم وتسليمها لموظفى الجمارك المصريين . الذين يتعين عليهم شرائه من السوق ومنها الخشب (٩٦) ، والذى يقوم بشرائه متولى المتجر التابع للدولة . بعد دفع الرسوم المقرره على الأخشاب الواردة على إختلاف أصنافها ، حيث كان يجبى منها العشر (٩٧). وهذا يبين تخفيض الرسوم المقررة على التجار الأجانب لتشجيعهم على الجيء إلى مصر للحصول على أنواع الخشب الجيد فقد ذكر المقرئى (٩٨) : « أن رسوم الخشب الطويل ستمائة وستة وسبعون ديناراً » مع ملاحظة أن هذه الرسوم كان مدرجاً بها ضريبة الملح أيضاً .

ومن الأمور الأخرى المؤكدة لهذا الإحتكار . أن المتجر السابق الذكر الذى كان مخصصاً لحزن الفلال. قد تحول إلى متجر يحتكر بعض السلع وفى مقدمتها الخشب ، ومهما قيل فى شأن إقنصاع الخليفة المستنصر من قبل البازورى ، من أن المتجر، الذى يقام للغلة فيه مضرة على المسلمين إذا انحط السعر . فلا يمكن بيعها فتسلف ، وأن إقامة متجر للخشب وغيره لا كلفة فيه على الناس، فضلاً عن أن فائدته أضعاف فائدة الغلة (٩٩) لكن يبقى أمر آخر أكثر أهمية ، وهو أن الخشب كان يعتبر سلعة إستراتيجية لها أبعاد سياسية وإقتصادية تفوق ما يمكن أن تحصل عليه الدولة من فائدة مادية قريبة ، وعلى ذلك نجد أن إحتكاره أستمر وظل فى أيدي الدولة وأن تغير المهيمنين عليها ، بحكم انتقال السلطة إلى الوزراء بعد وصول بدر الجمالى إلى الوزارة ٤٦٧ هـ / ١٠٧٤ م ، وما أعقب ذلك إلى آخر عصر الدولة من سيطرة الوزراء العظام وحسبنا على ذلك ما وجد فى مخازن الأفضل وتحت يد عمالة الشىء الكثير ومنه الخشب (١٠٠) ، وما وجد أيضاً فى دار الوزير رضوان بن ولخشى من أخشاب (١٠١) .

وإرتبط بإحتكار الخشب قيام الترسانات البحرية لأنشاء الأساطيل ، وكذلك إنتعاش المدن الساحلية على البحر المتوسط والأحمر ، فقد أهتم الفاطميون بإنشاء دور صناعة السفن فى القاهرة ، حيث المقس على ساحل النيل منذ خلافة المعز (١٠٢) إلى جانب جزيرة الروضة ، فضلاً عن الإسكندرية ودمياط ،

التي كانت تجهزها الأساطيل ومراكب الشواني والشنديات والمسطحات (١٠٣) ، وكذلك الصالحية ، التي كان يصنعها سفن كثيرة حولت كل منها مائتي خروار (١٠٤) ، هذا إلى جانب السواحل الشامية التابعة للفاطميين والتي أنشأها دور لصناعة السفن الحربية أو التجارية مثل عسقلان وعكا وصور (١٠٥) . وقد استفاد الفاطميون من خبرة المصريين السابقة في صناعة السفن ، حيث أن مصر منذ الفتح الإسلامي أسهمت بدور كبير في إنشاء الأساطيل الإسلامية باعتبارها كانت مركزاً لصناعة السفن اللازمة للخلافة ، ولما كانت هذه الصناعة (١٠٦) في مصر فقط ، أمر معاوية بن أبي سفيان بإنشاء دار للصناعة في مدينة عكا ، (١٠٧) كما أمر عبد الملك بن مروان واليه على مصر بأخذ دار صناعة في تونس (١٠٨) وظل دورها واضحاً في الفترة السابقة على الفاطميين في اعتماد الطولونيين ومن بعدهم الأخشيديين على إقامة الأساطيل في الثغور المصرية (١٠٩) .

ونظراً للنشاط التجاري أيام الفاطميين ، ووجود علاقات تجارية سواء مع بيزنطة أو المدن الإيطالية أو غيرها ، وبسبب هيمنة الفاطميين على البحر الأحمر وتجارة الهند ، كان لابد أن يكون هناك أسطولاً تجارياً ، فتذكر أن المصادر (١١٠) ، أن الخلفاء كانوا يملكون أسطولاً تجارياً ومنهم الخليفة الظاهر ٤١١هـ - ٤٢٧هـ / ١٠٢٠ - ١٠٣٥ م الذي كانت تخرج المراكب بأسم الحضرة في الإسكندرية تنتقل بها إلى المغرب ، وأن الخليفة المستنصر كان يملك أسطولاً تجارياً كبيراً فمن بين ألف سفينة راسية في تيبس يملكها التجار ، كان منها عدد كبير يملكه الخليفة (١١١) . كذلك كان يملك إحدى وعشرين سفينة طول كل منها خمسين ذراعاً وعرضها عشرين ذراعاً (١١٢) . فضلاً عما ملكه الفاطميون أيضاً من أسطول صغير يقوم لحراسة ميناء عيذاب ، حيث تأتي تجارة الكارم ، وكان يتكون من خمسة مراكب ، ثم صارت ثلاثة ، وكان والي قوص يقوم بالأشراف على هذا الأسطول (١١٣) .

كما كان هناك ارتباط بين الأزدهار ، الذي أتسمت به التجارة الخارجية سواء مع أوروبا أو مع الهند وقيام مصر بدور الوسيط التجاري عبر أراضيها من ناحية وإنتعاش التجارة الداخلية من ناحية أخرى وبين ضرورة إنشاء أسطول فمري في دار الصناعة التي بنيت في القسطنطينية لصناعة المراكب النيلية والشواني (١١٤) . وقد إستخدم هذا الأسطول في نقل السلع المجلوبة من الهند ، خاصة التوابل والعمود والبخور (١١٥) . عن طريق النيل حتى تصل إلى الإسكندرية التي كانت محط إستقبال السلع الواردة إليها أيضاً من أوروبا والتي تأخذ رحلتها في فم النيل حتى تتوجه إلى بلاد الهند . وقد سهل إنتقال هذه السلع من النيل إلى الإسكندرية . ذلك الخليج الذي يربط بينهما والذي ظهر في عهد الحاكم بأمر الله ٤٠٤هـ / ١٠١٣م (١١٦) ، فضلاً عن ذلك إستخدم هذا الأسطول في نقل غلات الدولة المختلفة سواء الحبوب ، التي تجبي عيناً من الوجه القبلي ، وتوجه إلى دار الإهراء بالقاهرة ، أو الخشب الذي يتم نقله إلى ساحل السنط بالقسطنطينية ، وكان من الطبيعي أن يمتلك الخليفة عدداً من هذه المراكب النيلية ومنها خمسين عشارياً (١١٧) ، ولعلها كانت تستخدم في حمل هذه الغلات أو كانت تشارك في الأحتفالات المرتبطة بفتح الخليج . (١١٨) .

ولم يقف الأمر عند إنتاج الدولة للسفن الحربية أو التجارية ، التي تحقق أغراضها ، لكنها كانت تقوم أيضاً بإنتاج المراكب وبيعها للتجار . نظراً لإنتعاش التجارة آنذاك حتى أن عدد السفن أو المراكب التي أحصاها جواتين من خلال أوراق الجنيزة (١١٩) ، تلك التي جابت البحر المتوسط أو النيل خلال القرن ٥ هـ - ١١ م وصلت إلى مائة وثمانية وأربعين مركباً ، كذلك أن لم يكن امتلاكها وفقاً على التجار القانمين بهذا الأمر بل كان بين المالكين أميرات البيت الفاطمي والوزراء والقواد العسكريين وحتى القضاة ، فكانت الحاجة الملحة للحماية العسكرية لكل ما يخص السفن ، ربما تفسر سبب سيطرة هؤلاء على هذه التجارة المربحة ، لأنهم كانوا قادرين على توفير الحماية لها (١٢٠) .

وعلى ذلك نشطت هذه الصناعة بشكل كبير حتى تتواءم مع متطلبات العاملين بالتجارة ، حتى أن مدينة الفسطاط كانت غاصة بالمراكب الراسية (١٢١) وكذا مدينة تيبس (١٢٢) ، وكانت دور الصناعة تنتج نوعاً من المراكب يطلق عليها «أرباع الكيل» تصنع من الخشب الخلى لاسيما من أشجار السنط ، فإذا وصلت هذه المراكب إلى ساحل السنط يقوم ثمنها وينادي عليها ، فمهما بلغت من الثمن ، طولب صاحبها بحق الربيع ، ضريبة من القيمة عما أخذه من خشب السنط (١٢٣) . ونلمح من ذلك أن مثل هذه المراكب ، كانت تخضع للمزايدة ، كما كانت الضريبة المقررة عند بيعها فيها أجحاف لمن يشتري كتعويض عن الخشب المستخدم فيها ، وأنه يدفع ثمنها مع الضريبة ، ويدفع ثمن الخشب مرتين . وبذلك كانت الدولة الفاطمية تستغل صناعة السفن بإحتكار الخشب ، مع بناء السفن لحسابها وبيعها للتجار و فرض الضرائب الباهظة عليها (١٢٤) .

ومن هنا أيضاً كان لا بد أن تنشط الموانئ الساحلية . بسبب إزدهار التجارة والإهتمام ببناء السفن وتعتبر الإسكندرية من أهم الموانئ ، لإرتباطها بتجارة غرب أوروبا ومجى تجار المدن الإيطالية إليها و علاقة ذلك بتجارة الخشب ، التي جعلت لميناء الإسكندرية و ضعية خاصة أرتبطت بتجارة العبور فكانت تعمل في نقل تجارة الأجناب أكثر من اشتغالها بتناول التجارة لحسابها الخاص مع العالم الخارجى مما جعل الإسكندرية مجرد مخزناً كبيراً لتجارة البحر المتوسط ، حيث تزدهم بتجارة المغرب والبندقية والقسطنطينية مما أضفى عليها سلبية واضحة ، ويغلب أن يكون أحد أسباب هذه السلبية هو حاجة مصر إلى الخشب (١٢٥) .

لذا كان إحتكار الخشب هو السمة الغالبة على سياسة الفاطميين ، وطوال العصر الفاطمي في فترات القوة والضعف ، تلونت هذه السياسة بحسب الإحتياج الشديد الذى كان في البداية من أجل التوسع ثم من أجل التجارة . ومن هنا اختلف أسلوب الخلفاء في كيفية التعامل في القترتين سواء من خلال فرض أراذم أو إستخدام الدبلوماسية مع متغيرات السياسة الدولية والعقبات التي وضعتها بيزنطة في سبيل حصول مصر عليه ، وكما أنما إستطاعت أن تحكم قبضها على إنتاجه وإستيراده ، لأنه لم يكن هناك مفرأ من إحتكاره وبذلك مثل الخشب القمة في ممارسة الدولة الفاطمية للإحتكار نظراً لأرتباطه بعجلة السياسة الدولية والمقدرات المحلية .

## الهوامش

- (١) أر شيبالد لويس ، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (٥٠٠ - ١١٠٠ م) ترجمة أحمد محمد عيسى ، القاهرة ص ٨٩ .
- (٢) جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان، القاهرة ١٩٨١، ج٢ ص ٧٧٥ .
- (٣) نفس المرجع ، ص ٧٨٧ .
- (٤) نفس المرجع ، ج ١ القاهرة ١٩٨٠ ، صفات ٤٢ - ٤٣ .
- (٥) نفس المرجع ، ص ٨٩ ، ج ٢ ، ص ٧٨٧ .
- (٦) آدم متز ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي، أبو ريادة بيروت ١٩٦٧ ، ج ٢ ، ص ٣٣١ .
- (٧) محمود إسماعيل ، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي ، السدار البيضاء ١٩٨٠ ج ٢ / ١ ، صفحات ١٣٢ - ١٣٣ .
- (٨) نفس المرجع ، ص ١٣٤ .
- (٩) نفس المرجع ، ص ١٣٧ .
- (١٠) نفس المرجع ، ص ١٣٩ .
- (١١) حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٢٥٣ .
- (١٢) ناصر خسرو ، سفرنامه ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٠٠ .
- (١٣) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، القاهرة ١٩٨٢ ، ج ٨ ، ص ١٢٩ .
- (١٤) لويس ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .
- (١٥) متز ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ . أما غابات الخشب قد خفت في غرب المملكة الإسلامية منذ القدم ، ولم يكن بالمشرق غابات إلا في الاجزاء المتطرفة البعيدة .
- (١٦) هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى . عربيه أحمد محمد رضا ، الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣٤ .
- (١٧) لويس ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .
- (١٨) نفس المرجع ، ص ١١٢ .
- (١٩) نفس المرجع .
- (٢٠) Wiet L, Egypte Arabe Histoire de La nation Egyptienne نفس المرجع ص ١٧٥ - ١٧٤ . p . iv .
- (٢١) ابن الأثير ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٨ .
- (٢٢) المرجع السابق ، ص ٩٢ .
- (٢٣) نفس المرجع ، ص ١٢٥ .
- ٢٤ . تم تعريب العنونه عام ٧٤ هـ / ٦٩٣ م ، ثم ضرب الحجاج الدراهم آخر العام الثاني . ثم انبر الخليفة بضرهما في جميع النواحي عام ٧٦ هـ / ٦٩٥ م . ومن هنا جاء الأختلاف في وقت تعريبها . انظر . البلاذري ، فتوح البلدان ، القاهرة ١٩٣٢ ، ص ٤٥٣ .



- (٢٥) المرجع السابق ، ص ١٣٥ .
- (٢٦) نفس المرجع ، ص ١٨٤ .
- (٢٧) نفس المرجع ، ص ١٩٨ .
- (٢٨) نفس المرجع ، ص ١٧٨ .
- (٢٩) هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٨٥ ، ج ١ ، ص ١٢٥ .
- (٣٠) ابن عذارى ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، بيزوت ١٩٨٣ ، ج ١ ، صفحات ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٣ .
- (٣١) ابن حوقل ، صورة الأرض ليدن ١٩٣٨ ، ص ١١٧ ، ياقوت ، معجم البلدان ، القاهرة ١٩٠٦ ، ج ٣ ، ص ١١٦ .
- (٣٢) كانت افريقية غنية بالخشب الذى وجد في بونة وبجاية ، فضلاً عن الحديد . أنظر البكرى ، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ، باريس ١٩١١ . صفحات ٥٤ ، ٧٠ ، الأدريسى ، نزهة المشتاق في إختراق الأفاق صفحات ٩٠ - ٩١ ، ١١٦ - ١١٧ .
- (٣٣) الاضطجورى ، انسالنك انسالنك ، ليدن ١٩٣٧ : ص ٦٣ .
- (٣٤) ابن الاثير ، الكامل ، ج ٨ ، ص ٣١٠ .
- (٣٥) أبو الفدا ، مختصر أخبار البشر ، القاهرة ١٣٢٥ ، ج ٢ ، صفحات ٨٣ ، ٨٥ ، Brehier, L, vie et Mort de Byzance, paris 1948 . p p . 174 . 191 .
- (٣٦) لويس ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .
- (٣٧) نفس المرجع .
- (٣٨) متز ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ .
- (٣٩) هايد ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٢٨ .
- (٤٠) نفس المرجع .
- (٤١) انظر Goitein , S, D, A Mediterranean society Los Angeles. 1967, 7 , p . 46
- (٤٢) أرسل الروم جيش كثيفا إلى حلب ، فلما سمع أبو المعالي خبرهم ، فارق حلب وحاصروا البلد وفيه قرغويه ، فملك الروم المدينة واستقر الأمر بينهم عام ٣٥٩ هـ / ٩٧٠ م على هدة مؤبدة على مال يحمله قرغوية إليهم ، وأن يكون للروم إذا أرادوا الغزاة ، وأن لا يمكن قرغوية أهل القرايا من الجلاء عنها لبيتاع الروم ما يحتاجون إليه منها . ابن الأثير ، الكامل ، ج ٨ ، ص ٦٠٤ .
- (٤٣) لويس ، القوى البحرية ، ص ٢٩٣ .
- (٤٤) هايد ، تاريخ التجارة ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

- (٤٥) المرجع السابق ، ص ٣١٦ .
- (٤٦) نفس المرجع ، ص ٣٠٣ .
- (٤٧) هايد ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٢٩ وما بعدها .
- (٤٨) المقرئى ، المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار بيروت ، ج ١ ، ص ٤٨٣ ؛ ج ٢ ، ص ١٩٥ .
- (٤٩) ابن الأثير ، الكامل ، ج ٨ ، صفحات ٦٤٠ - ٦٤١ .
- (٥٠) ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ١٠٣ .
- (٥١) المقرئى ، انعاظ الحنفا باخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، القاهرة ١٩٦٧ ، ج ١ ص ١٣١ .
- (٥٢) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .
- (٥٣) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .
- (٥٤) نفس المصدر ، ص ٢٢٧ .
- (٥٥) يحيى بن سعيد الأنطاكي ، تاريخ ، بيروت ١٩٠٩ ، ص ١٧٨ .
- (٥٦) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .
- (٥٧) نفس المصدر .
- (٥٨) المصدر السابق ، ص ١٧٩ ، منز ، الحضارة الاسلامية ، ج ٢ ، ص ٤٣ .
- (٥٩) نفس المصدر .
- (٦٠) ابن الأثير ، الكامل ، ج ٩ ، ص ٥٠ .
- (٦١) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ج ٤ ، ص ٥٧ .
- (٦٢) لويس ، القوى البحرية والتجارية ، ص ٣٣٥ .
- (٦٣) يحيى بن سعيد ، تاريخ ، ص ٢٤٣ .
- (٦٤) المرجع السابق ، ص ٣٧٩ .
- (٦٥) Shaban. M.A , IsLamic History , ANEW INTERPRETATION A . D 750 - 1055 ( A . H - 132 - 44 8 ) London . 1976 . p . 203
- (٦٦) Ashtor . E . social and economic History Of The Near east in the middle Ages , London , 1976 , p 192
- op . cit
- (٦٧) انظر
- (٦٨) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ١٣٦ .
- (٦٩) ابن ميسر ، المنتقى من أخبار مصر ، حققة أيمن فؤاد سيد ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٦٤ وما بعدها ، النجوم ، ج ٥ ، ص ١٤٩ .
- (٧٠) نفس المصدر ، ص ٧٤ ، المقرئى ، انعاظ ، ج ٣ ، صفحات ٤٣ - ٤٤ .
- (٧١) نفس المصدر ، ص ٩٥ .
- (٧٢) نفس المصدر ، ص ١٤٥ .

- (٧٣) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٧١ .
- (٧٤) كلود كاهن ، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الدولة العثمانية ، نقلة إلى العربية بدر الدين القاسم، بيروت ١٩٨٣، ص ٢١٩ .
- (٧٥) راشد البراوى، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، القاهرة ١٩٤٨، ص ٢٥ .
- (٧٦) هايد ، المرجع السابق ، ج ٢ ، صفحات ٤١ - ٤٢ .
- (٧٧) نفس المرجع .
- (٧٨) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٤٣ ففي العام السابق على الاتفاقية كان هناك تجار من بيزا في سفينة مع بعض رعايا الخليفة ، فقتلوا الرجال منهم وأسروا الأطفال واستولوا على ما معهم من بضائع .
- (٧٩) نفس المرجع .
- (٨٠) نفس المرجع .
- (٨١) نفس المرجع ، ص ٤٤ .
- (٨٢) نفس المرجع ، ص ٤٥ .
- (٨٣) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، صفحات ١١٠ - ١١١ .
- (٨٤) نفس المصدر .
- (٨٥) نفس المصدر .
- (٨٦) ابن ممتى، قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، القاهرة ١٩٤٣، ص ٣٤٥ .
- (٨٧) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠٤ . وقد حرفت كلمة ليخ إلى كلمة بنج . انظر .
- متز ، الحضارة الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ .
- (٨٨) كان للخلفاء الفاطميين عدة بساتين يتزهون فيها منها البساتين الجيوشيه ، قبة الهوا وهما عدة بساتين ، قصر الورد بقلوب وغيرها . انظر . المقرئى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٨٧ وما بعدها .
- (٨٩) نفس المصدر وقد وصل عدد الشجر في البساتين الجيوشيه ١٢٠٠ شجرة .
- (٩٠) المقدسى، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم - ليدن بريل ١٩٠٦ ، ص ٢٠١ .
- (٩١) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ١ ، صفحات ٢٣٢ - ٢٣٣ .
- (٩٢) نفس المصدر .
- (٩٣) جروهمان ، أوراق البردى العربية ترجمة عبد العزيز الدالى ، القاهرة ١٩٧٤ ، ج ٦ برديّة رقم ٣٩٨ م ترجع إلى ق ٣ هـ / ٩ م صفحات ١٢٤ - ١٢٦ تشير إلى حساب حطب لتاجر خشب .
- (٩٤) نفس المصدر ، ج ٥ برديّة رقم ٣٦ م ترجع إلى ما بعد عام ٣٤٤ هـ / ٩٤٥ م صفحات ٨٥ - ٦١ .
- (٩٥) البراوى ، المرجع السابق ، ص ١٧١ .
- (٩٦) هايد ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .
- (٩٧) المخزومى ، المنتقى من كتاب النهاج في علم الخراج ، تحقيق كلود كاهن القاهرة ١٩٨٦، ص ٩ .

- (٩٨) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٠٤ .
- (٩٩) المقرئى ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة - جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٥٧ ، صفحات ٢٠ - ٢١ .
- (١٠٠) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٨٣ .
- (١٠١) المقرئى ، إيعاظ ، ج ٣ ، ص ١٧١ .
- (١٠٢) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٦ .
- (١٠٣) الشيال ، مجمل تاريخ دمياط ، القاهرة ، الصفحات ٦٦ ، ٦٧ .
- (١٠٤) ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ٩٥ ، حمل خروار أى حمل حمار نفس المصدر ، هامش ٢ .
- (١٠٥) القلقشندى ، صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، القاهرة ١٩٣٢ ، ص ١٧٧ .
- (١٠٦) سيدة كاشف ، مصر فى فجر الإسلام ، بيروت ١٩٨٦ ، صفحات ٩١ ، ٩٣ .
- (١٠٧) البلاذرى ، فتوح البلدان ، القاهرة ١٩٣٢ ، ص ١٧٧ .
- (١٠٨) البكرى ، المغرب فى ذكر بلاد أفريقيا والمغرب ، باريس ١٩١١ ، ص ٣٨ .
- (١٠٩) سيدة كاشف ، مصر فى عهد الأخشيدين القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٢٤٨ وما بعدها .
- (١١٠) المسيحى ، أخبار مصر فى سنتين ٤١٤ هـ - ٤١٥ هـ ، تحقيق وليم ج ميلورد ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٦١ .
- (١١١) ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ٩٤ .
- (١١٢) نفس المصدر ، ص ١١٣ .
- (١١٣) القلقشندى ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٢ .
- (١١٤) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٩٧ .
- (١١٥) ابن جبیر ، الرحلة ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٦٧ .
- (١١٦) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧١ .
- (١١٧) المسيحى ، أخبار ، ص ١٢٠ .
- (١١٨) عشارى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧ وما بعدها .
- (١١٩) انظر Goitein . Med . soc . 1 , p 309 .
- (١٢٠) انظر Ibid , p . 310
- (١٢١) المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ١٩٨ .
- (١٢٢) ناصر خسرو ، سفرنامه ، صفحات ١٩٥ - ١٩٦ .
- (١٢٣) ابن ممانى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٤٨ .
- (١٢٤) البراوى ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .
- (١٢٥) لويس ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .